حزب الشورى والاستقلال
الكتابة العامة
المقر المركزي
الدار البيضاء

مقترحات حزب الشورى والاستقلال حول مشروع الجهوية

9 زنقة العرعار / شارع للأياقوت الدار البيضاء – الهاتف و الفاكس: 05.22.20.09.28

مقترحات حزب الشورى والاستقلال حول مشروع الجهوية

1- توطئة:

لا شك أن المشروع الجهوي الكبير الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيّده ووضع ركائزه الأساسية وأسند إلى لجنتكم الاستشارية الموقرة مهمة بلورته وإخراجه إلى الوجود في صيغته الأكاديمية الوازنة، لا شك أن هذا المشروع سيطبع العقد المغربي القادم بشكل حاسم بعد أن طبعت أوراش الإصلاح المؤسساتي العقد الأخير، وهي إصلاحات مهدت لإدماج مفاهيم متقدمة من بينها الجهوية الموسعة في المنظومة الديموقراطية، إذ لا تستقيم أي ديموقراطية إذا لم ترتكز على مبدأ الإنصاف والمساواة، وما يصح على الإنسان هنا يصح أيضا على محيطه المجالي ما دام مرتكز الجهوية هو الوصول إلى تمتيع الجهات بخاصّيتي التكامل والتضامن.

2- التقسيم المجالـــي:

يرى حزب الشورى والاستقلال أن من المهام الأساسية المنوطة بالمتدخلين في شأن إنجاح المشروع الجهوي أن يقوموا أولا بوضع حصيلة لإرهاصات الجهوية منذ انطلاقتها سنة 1997، والجهود المبذولة من أجل إرساء مبدأ اللاتمركز بعد مبدأ اللامركزية، وذلك بطرح أسئلة جوهرية حول مدى قابليتها لإشراك الساكنة المحلية في الأوراش المفتوحة بعد أن حالت الهيمنة الإدارية والقرارات الفوقية دون الوصول إلى الصيغة المثلى للديموقراطية المحلية.

وتتمثل المهمة الثانية في مراجعة التقسيم الجهوي والتساؤل حول جدوى التقسيم الحالي المؤسس على 16 جهة وذلك عبر التقليص من عددها ووضع معايير جديدة أكثر دقة انطلاقا من معطيات مجالية وثقافية واقتصادية تكون قادرة على خلق تزاوج خلاّق ما بين الخصوصيات المحلية لبلد عريق كالمغرب ومستجدات التنمية.

و في هذا المجال فإن جلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده قد مهّد على أرض الواقع للمشروع الجهوي الكبير و ذلك بأنْ حرص جلالته على فكّ العزلة عن العديد من المناطق المهمشة منذ استقلال البلاد، فألغى بذلك ذلك التقسيم الاستعماري القديم الذي قسم البلاد إلى مغرب نافع و مغرب غير نافع، و هو توزيع اعتباطي قائم على التعامل مع الجهات بناءً على قدرتها من عدمها على إنتاج الثروة، و هو ما يعني أنه تتمّ معاقبة المناطق الفقيرة مرتين، فبعد الخصاص الطبيعي تواجه بعقوبة الإقصاء و التهميش و الإبعاد من الديناميكية التنموية العامة.

و مع ذلك ينبغي للتقسيم الجديد أن ينآى عن الإعتبارات القبلية الضيقة و أن ينحو جهة تقسيم مجالي معقلن يراهن على الانفتاح و الإدماج و التفاعل لا على المركزية الإثنيّة و السلالية و القبلية على أن يصون الخصوصيات الثقافية في تنوعها و هو ما يشكل مصدر غنًى ثقافي بالنسبة للبلاد و لمعطياتها الحضارية الموروثة.

3)- <u>التكامل و التضامـــن</u>

لا شك أن هناك تباينات كبيرة في مجال إنتاج الثروة الوطنية بين مختلف الجهات و هنا لا بد أن نستحضر هذا الواقع لدى وضعنا لخريطة مجالية جديدة يكون فيها التكامل و التضامن القاعدة وليس الإستثناء. و من واجبنا أن نستثمر في إرهاصات

هذا التوجه التضامني كما هي الآن لكي نعطيه طابعا مؤسساتيا و إطارا قانونيا بفرضه على الجهات المنتجة للثروة التحلى بقيم التضامن مع جهات حرمتها الطبيعة و الجغرافيا من موارد تفوق عن حاجاتها الذاتية. لذا ينبغي مأسسة هذا التضامن لكي نخلق واقعا جديدا نجد فيه مثلا منطقة الغرب الغنية تتفاعل إيجابيا مع مناطق جرداء، و منطقة الحوز تتفاعل مع محيطها المباشر الذي يشكو من الخصاص، و كل ذلك في إطار التضامن المجالي الذي لا ينبغي أن يتخذ صيغة إحسانية بل عليه أن يصاغ في إطار قانوني واضح المعالم و ذي طابع إلزامي.

4)- الآفاق السياسية للجهوية و ضرورة تعديل الدستـور

سيطرح التحدي الجهوي تحديا من نوع آخر، إذ من المستبعد أن نسير قدما في إنجاح هذا المشروع إذا لم نؤسس له دستوريا، و هو ما يفرض علينا قراءة جديدة لمنطوق الدستور في إطار إصلاحات و تعديلات أساسية تعطي للجهوية بعدها المؤسساتي حتى لا تظل سجينة مركزية إدارية قائمة على التعليمات و الإملاءات الفوقية.

لذلك فإن الورش الجهوي والورش الدستوري لهما نقاط تماس وتقاطع، إذ أن المشروع الجهوي يستدعي إعادة نظر جذرية في مفهوم الجهوية، وهي مراجعة لن تؤتي ثمارها إلا بطرح المسألة الدستورية لنقاش وطني واسع حتى تصبح الجهوية مؤسسة قائمة الذات وحتى تتوفر لها ضمانات بعدم الانتكاسة والعودة إلى ماضي المركزية الذي تجاوزته الأحداث ويرفضه واقعنا الجديد. وينبغي أن يكون مطلب المراجعة الدستورية مطلباً إصلاحياً بعيداً كل البعد عن التعامل السياسوي أو تعويم الإصلاح الدستوري بإخراجه عن المبتغى المرجو منه. و لعل المصلحة الوطنية ستتغلب لدى كافة الفرقاء السياسيين من أحزاب و متدخلين في الشأن الوطني على ما عداها من اعتبارات ظرفية أو تكتيكية، ما دام المغرب قد دخل في

مرحلة إنجاح الخيارات الإستراتيجية وعلى رأسها الخيار الجهوي الذي سيكون كفيلا بتذويب النزاعات المفتعلة من طرف خصوم الوحدة الترابية، و هي المسألة التي وضعها المغرب في إطارها الحقيقي عبر إطلاق مبادرة الحكم الذاتي الموسع للأقاليم الجنوبية، و هي مبادرة ستسير بشكل مواز مع مشروع الجهوية الموسعة، إذ أنّ هذا المشروع ذو طابع شمولي فيما مبادرة الحكم الذاتي تعتبر حلاً سياسيا نهائيا لنزاع مفتعل، وهو حلٌّ واقعي يؤسس لواقع جديد.

5)- توسيع اختصاصات الجهات و سنّ مفهوم الرقابة الشعبية

تطرح حصيلة عقد كامل من اللامركزية و اللاتمركز إشكالية اختصاصات الجهة و اشكالية الوصاية و سيكون جوهريا أن نعيد تحديد مفهوم اللامركزية لكي يصل إلى تجديد مفهوم الجهوية على أساس أنّ توسيع صلاحياتها سيهدف بالدرجة الأولى إلى تصحيح عثرات الماضي عبر توسيع هوامش المشاركة الفعلية للنخبة المحلية و الساكنة بصفة عامة و إقناعها بأنّ الشأن المحلي و المشاركة في تدبيره يؤسّس لديمقراطية محلية وحكامة جديدة تكون للساكنة فيها صلاحية رقابية كما نلمس ذلك في بعض الديموقراطيات الأوروبية التي تلجأ إلى استشارة الساكنة عبر استفتاءات انتخابية محلية حول بعض إشكالات الشأن المحلي، وهو نموذج راق ومتقدم أعطى النتائج المرجوة منه في إطار جهوية اللاندر الألمانية أو جهوية الكانطونات السويسرية، حيث تكون للساكنة المحلية الكلمة الفصل في العديد من القضايا التي لها انعكاسات مباشرة على حياة السكان أو محيطهم البيئي أو الثقافي أو في سياق انعكاسات المشاريع الاقتصادية على مستوى سوق الشغل، إلى غير ذلك من الشؤون التي تستدعي استشارة الساكنة خارج أي قرارات فوقية تصاغ في المكاتب ضداً على الوقائع الميدانية.

ولعل هذه الاستشارات الشعبية تتطلب بذل مجهود كبير على مستوى تسهيل عملية إنتاج النخب المحلية القادرة على تأطير المطالب وصياغتها وترشيدها. وهي مهمة تستدعي المشاركة الفعلية لكافة الفرقاء المحليين من أحزاب وجمعيات ومكونات المجتمع المدني.

إننا بذلك نكون ليس فقط قد أسسنا لجهوية جديدة بل أسسنا أيضا لمواطنة جديدة، وهو ما يعتبر من أسمى غايات مشروع الجهوية في صيغته المتقدمة الذي وضع جلالة الملك محمد السادس نصره الله ركائزها لكونها ستطبع العقد القادم من حياة المغرب والمغاربة بشكل حاسم يضمن للبلاد أن ترتقي إلى مصاف الدول والأمم الديموقراطية.

ونريد كخلاصة لكلّ ما سبق أن نؤكد على أنه في غياب مشروع وطني حقيقي يهدف إلى إنتاج النخب المحلية، فإنه لن يستقيم مسار المشروع الجهوي بل سيظل مهدداً بالانتكاسة والارتداد إلى الممارسات السابقة التي عرقلت الخيار الديموقراطي بشكل عام.

ولن تكون هذه المهمة بالشيء الهيّن إذ أنّها تفترض قيام ثقافة وطنية جديدة مرتكزة على البعد التشاركي، ومؤسّسة على ثقة المواطن في مصداقية المؤسسات الوطنية والمحلية، وهو ما يستدعي من لجنتكم الموقرة توجيه دعوة ملحة إلى كافة الأحزاب الوطنية بكل مشاربها وتوجهاتها المذهبية إلى التكتل من أجل إرساء الثقافة التشاركية بدءاً من هياكلها وقواعدها ونخبها ووصولا إلى المواطن الذي يتطلع إلى ترميم ثقته بعمل الفاعلين في الحقل السياسي الوطني والمحلي على السواء، وسدّ العجز المسجّل في مصداقية بعض المؤسسات التمثيلية، وهو ما أنتج صدمة 7 سبتمبر 2007 التي أظهرت مدى خطورة انتفاء البعد التشاركي لدى مواطنين أحسّوا عن حقّ أو باطل بلا جدوى العمل السياسي والتأطير الحزبي،

وهو ما سيدفع بهم إلى البحث عن بدائل خارج الإطار المؤسّساتي أو السّقوط في حبائل العزوف والعدمية.

وأملنا كبير في أن تُسفر جهود لجنتكم الموقرة على تصحيح العديد من المسارات وتقويم الكثير من الاختلالات وذلك بطرح الديموقراطية المحلية المتقدمة كبديل قادر على إعادة تأهيل ثقافة التشارك على أوسع نطاق ممكن.

6 ـ خلاصات:

يبدو لنا أساسياً القيام بمراجعة جذرية للتقطيع الجهوي المعتمد منذ 1997 وإبداع تقطيع جديد يتسم بالتناسق والعقلانية ويسير في اتجاه التقليص من عدد الجهات في حدود 10 جهات فقط بناء على معايير الموارد والخاصيات الجغرافية.

- ينبغي فك الارتباط تدريجياً بين الجهات والإدارة وتحقيق الاستقلال المالي واستقلال القرار المحلي، كما ينبغي إعادة النظر في سلطات تدخل الوالي في الشؤون المحلية.

- ينبغي دعم الطابع الديمقراطي للجهة بإعادة بلورة اختصاصات رئيس الجهة والعمل على أن تنتخب المجالس الجهوية ورؤساؤها من قواعد شعبية بدل انتخابها من طرف أعضاء مجالس الجماعات والغرف المهنية حتى تكتسي طابعا ديمقراطيا حقيقيا مستمداً من الإرادة الشعبية.

- يبقى من الضروري تعزيز الموارد المالية للجهات عبر استفادتها من حصيلة الضرائب المحلية أو إحداث صندوق دعم خاص بالجهات له القدرة على التدخل لتحقيق التوازنات الضرورية.

- ينبغي التفكير في إحداث مجلس أعلى للجهات تكون مهمته محددة في الإشراف على تنفيذ مبدأ التكامل والتضامن والتوزيع المعقلن للثروة الوطنية.

- البحث عن أفضل السّبل لكي تلعب الغرفة الثانية في البرلمان دوراً هاماً في المسار الجهوي عبر ضمان تمثيليتها للجهات تمثيلاً حقيقياً، وهو أمر لن يتأتى إلا بمراجعة أسباب نزول مجلس المستشارين والأهداف المتوخاة منه، مما سيفرض أن تكون هذه المراجعة من أسبقيات التعديل الدستوري الضروري لأي إصلاح جهوي، و في غياب هذا التعديل الدستوري فإنه سيكون من الصعب تصور نجاح المشروع الجهوي الكبير خصوصا إذا ما استحضرنا أنه ينبغي أن يؤسس على معايير علمية واضحة لا على معايير إدارية تحد من مستوى تدخل النخب المحلية.

- ينبغي أن تتحول الجهة إلى محفز إقتصادي و اجتماعي عوض أن تكتفي بدور مجرد وسيط يخدم توجهات الإدارة على حساب مصالح الساكنة و يحرمهم من إنزال برامجهم المحلية على أرض الواقع.

- فتح المجال أمام الجهات لإعادة طرح مقوماتها الثقافية و هويتها الخاصة بعيدا عن أي انزوائية أو انغلاق مع تفادي إحياء النعرات و العمل على دمج الهوية المحلية في بوتقة الهوية الوطنية في إطار تفاعلي و تكاملي كما كانت دائما و على مرّ العصور.

و ينبغي أن تضطلع النخب المحلية بهذه المهمة تفاديا للانحرافات و الانزلاقات و بعض إرهاصات الدعوات الانفصالية الهامشية التي تتزعمها بين الفينة و الأخرى مجموعات محلية صغيرة لم تنجح لحد الساعة في أن تجد لها صدى أو قبول من قبيل أصداء دعوات بعض الأفراد المعزولين في منطقة الريف على سبيل المثال. و لعل المشروع الجهوي في بعده الثقافي سيكون كفيلا بوضع حد لهذا النوع من المغامرات غير محسوبة النتائج و العواقب، و هذه الدعوات الهامشية التي لا يخلو منها أي مجتمع أو أي دولة مهما عظم شأنها، لذا ينبغي التصدي لهذه الظواهر بشجاعة. و لعل المشروع الجهوي سيكون هو الرد الحاسم و النهائي الكفيل بإخمادها في المهد.

- يبقى من العوامل الاساسية أن يتم تدارس مفهوم الجهوية بدون استعجال، وذلك لأن الآثار السياسية والقانونية تستوجب دراسة شاملة لقضية الجهوية، وأي استعجال قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية. فمثلاً كيف يُستساغ أن تنتظم فلسفة الجهة مع التغاضي عن دور الأحزاب السياسية التي تُعدّ قوام الديوقراطية كما رسمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. فهل سنتنازل عن قيود قانونية بما في ذلك المقتضيات الدستورية حتى تتيح للأحزاب القدرة على الانخراط في المفهوم المتقدم للجهات لا تحويل الهيئات السياسية إلى أحزاب جهات بما سيفرزه ذلك من مضاعفات سلبية.

أحمد بلغازي

الكاتب العام لحزب الشورى والاستقلال بالنيابة